المشاركة المجتمعية وتنمية المجتمعات المحلية في العراق

إشراك ثلاث فئات هشة في خطط التنمية المحلية

نتائج المسح الميداني

15 شباط 2023

-

الخلاصة التنفيذية Executive Summary

ابتداءً يمكن القول ان تنمية أي بلد يعتمد إلى حد كبير على القدرات البشرية والإنتاجية لمواطنيها. وبالتالي فان تعزيز القدرات البشرية واستخدامها الأمثل أمر حيوي لتحقيق فرص التنمية والازدهار على المستوى الوطني والمحلي.

يقدم هذا الجزء من الدراسة تحليلاً شاملاً للنطاق الخدمي والبعد التنموي في المناطق المختارة، باستخدام البيانات المتاحة في جميع أنحاء البلاد خلال مدة الدراسة، بما في ذلك تحليل المنطقة.
تكشف الدراسة للفئات الهشة الثلاثة (النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة) عن عدم المساواة والفجوات في مستويات الخدمات، لا سيما بين بعض المحافظات، مما يدل على تباين في المستويات والقدرات والفرص.
كما تقترح معطيات الدراسة تضييق هذه الفجوات بشكل أكثر عبر تحول استراتيجي يستند على رفع القدرات وتعزيز الإمكانات وتوسيع المشاركات، مع التركيز بشكل خاص على الاستثمار التكميلي في تمكين الناس من خلال إيصال الأصوات والاختيارات، وكذلك المساءلة على جميع مستويات المشاركة وصنع القرار نحو أجندة التمكين.

وقد أظهرت النتائج أن بعض الاقضية أبعد من الآخرين في تحقيق احتياجاتها من الخدمات والتنمية الشاملة. يمكن أن يكون التحليل مفيد لواضعي السياسات والممارسين وغيرهم أصحاب المصلحة في التنمية لصياغة السياسات والبرامج ذات التخصيص الفعال للموارد المتاحة، وتحقيق تطلعات خطة التنمية المحلية للأقضية المشمولة بالدراسة.

في اطار ما تقدم ينبغي النظر الى كل الاحتياجات والتحديات والاخفاقات التي تحدد فرص تقديم الخدمات للمواطن، واستعداد المؤسسات والافراد للدخول في شراكات مع بعضهما لتعزيز فرص التنمية المستدامة من أجل تحسين جودة نوعية الحياة واستدامتها، وهو مسار لا رجوع فيه لتجسير الفجوات وبناء الاستقرار والسلام. كذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

أن التعاون والتنسيق المتكامل مع جميع الجهات الفاعلة في التنمية وعلى المستوى المحلي والوطني، سيجعل المجتمع والمؤسسات قادرة على إلحاق الإنسان في مسار التنمية، والذي سيكون في نهاية المطاف مترجماً لشعار " لن يترك أحد وراء الركب"(Leaving no one behind).

ت	المحتويات	الصفحات
1	الخلاصة التنفيذية	
2	المقدمة	
3	الفصل الأول: اللامركزية وتنمية المجتمعات المحلية في العراق: المسار والتحديات	
4	الفصل الثاني: المجتمع المحلي والخدمات الحكومية: الاحتياجات والاولويات	
5	الفصل الثالث: المعوقات التي تواجه المواطن في التواصل مع الحكومة وسبل معالجتها	
6	الخاتمة والتوصيات: نحو تنمية محلية مستدامة معززة بالأمن الإنساني	

يعد مشروع دعم اللامركزية والتنمية المحلية في العراق من المشاريع الرئيسة التي تنفذها الوكالة الالمانية للتنمية (GIZ) ، وهو من ضمن عدد كبير من المشاريع التنموية التي حرصت جمهورية المانيا الاتحادية على تقديمها الى الشعب العراقي منذ عام 2010 ، بهدف الوقوف مع محنته الانسانية في محاربة الارهاب ومعالجة ازمة النازحين في عموم المحافظات ولا سيما التي حصلت بعد احتلال تنظيم داعش لعدد من المحافظات في حزيران 2014 ، وكذلك العمل على مساعدة الحكومة العراقية في دعم التنمية وتنشيط القطاع العراقي الخاص من اجل التخفيف من ازمة البطالة والفقر وتطوير مهارات الشباب العراقي في مختلف مجالات الابداع والابتكار ، ولاشك ان هذه المشاريع هدفها دفع العلاقات العراقية الالمانية نحو مزيد من التعاون والنجاح في المستقبل المنظور .

لقد سعت الوكالة الالمانية للتنمية الى تنفيذ مشروعها في دعم اللامركزية والتنمية المحلية في 14 محافظة عراقية، عدا اقليم كردستان ومحافظة كركوك بسبب المشكلات الامنية وسياسية، وتم التشاور مع الجهات العراقية المشرفة على موضوع اللامركزية والتخطيط المكاني والحضري والتنمية المحلية، فكان مركز الحوار بين الوكالة الالمانية مع وزارة التخطيط العراقي، عدة اجتماعات مع مسؤولي الوزارة في دائرتي التعاون الدولي والتنمية المحلية والجهاز المركزي للإحصاء، بهدف التوصل الى اليات عملية ورؤى مشتركة لتطبيق المشروع.

لقد كانت اتجاهات المشروع واضحة بفعل الاستشارات العملية المكثفة التي اجراها الخبراء والمختصين ممن نفذوا العمل الميداني مع الدوائر حكومية باعتبارهم أدوات تغيير للواقع في الاقضية المختارة بخصوصياتها وتحدياتها.

وقد جرى التنسيق بين الوكالة الالمانية للتنمية ومعهد الحوكمة الكندي (IOG) والهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات في الامانة العامة لمجلس الوزراء، للوقوف على تحديات تنفيذ اللامركزية ونقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى مجالس المحافظات وفقا لما ورد في الدستور العراقي لسنة 2005 في الباب الرابع (المواد 109 – 123) ، وقانون مجالس المحافظات رقم 21 لسنة 2008 المعدل، الى جانب التنسيق مع الشركاء المحليين في المحافظات والاقضية المستهدفة في المشروع واللقاء بمسؤولي المحافظات وبقادة المجتمع المدني واصحاب الراي فيها .

لقد هدف مشروع الوكالة الالمانية GIZ الى تعزيز وتطوير كفاءة الجهات العراقية الفاعلة في موضوع الانتقال الى اللامركزية على الصعيدين الاتحادي والمحلي بما فيها دعم الخطة التنفيذية المشتركة لوزارة التخطيط والهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات والتي تهدف الى تسريع اصلاحات اللامركزية وتعزيز اليات مشاركة المواطنين في المحافظات في انتاج قرارات التنمية المحلية.

كما هدف المشروع تعزيز فرص التنسيق بين المستويات الادارية المختلفة في العراق وخلق ترابط وتعاون بينها وابتكار دورة تنموية متكاملة تبدء بتحسس احتياجات واولويات المواطن في 14 قضاءً من الاقضية التي شملتها الدراسة وترتيب منصة حوار بين القائمقامين ممثلي وممثلي المجموعات التي شملتها العينة. ذلك ان الغاية الأساسية من المشروع هي اشراك ابناء المحافظات بكل مستوياتهم الرسمية وغير الرسمية في حل مشكلاتهم وانتاج افكار ومقترحات لتطوير مناطقهم استنادا الى قدراتهم وامكانياتهم الذاتية مع الادراك ان الحكومة الاتحادية ستكون الداعم لأي احتياجات مالية للمجتمعات المحلية او اي حلول توفيقية في حال وجود خلافات او تعارضات بين ابناء المجتمعات المحلية ،

لقد افضت الحوارات والنقاشات المستفيضة التي قام بها خبراء الوكالة الألمانية للتنمية مع الجهات العراقية الاتحادية والمحلية الى الاتفاق على اختيار 14 قضاء في 14 محافظة عراقية غير منتظمة في إقليم: وهي (الهندية، المحمودية، المشخاب، الغراف، المدينة، بعقوبة، الحمزة، تلكيف، النعمانية، الفلوجة، الرميثة، بيجي، المحاويل والميمونة).

البيانات والتحليلات الموجودة، تظهر كيفية تفاقم مشكلات السياسات الحالية عبر مختلف القطاعات أو فشلها في الحد من أوجه القصور في تقديم الخدمات القائمة. بناءً على العمل الذي يقوده فريق متخصص-بما في ذلك القياس الكمي لمستوى الخدمات - واستهدفت الدراسة التغييرات التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق طموحات المواطنين في الاقضية المختارة. و اقتراح تحسينات في رأس المال البشري والفرص التنموية للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع العراقي فضلاً عن ذلك، اقتراح أنظمة تقديم خدمات فاعلة في قطاعات التنمية البشرية والخدمات لتحديد الثغرات والتحسينات اللازمة للخدمات كفاءةً و إنصافًا وخاضعة للمساءلة

الهدف العام للدراسة

- مناقشة احتياجات المواطنين التي تم جمعها، خاصة: النساء، الشباب و الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، في سلسلة من ثلاثة اجتماعات للحوار والمناقشة لكل قضاء مختار ، بواقع قضاء واحد لكل محافظة ضمن 14 محافظة ، مع سلطات الاقضية ذات الصلة 42) اجتماعًا للحوار والمناقشة في المجموع(.
- مشاركة المواطنين في عمليات التخطيط أو تنفيذ المشاريع على المستوى المحلي، الذي يقدم مناهج محددة لمشاركة النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة - في عملية التنمية من خلال إطار التنسيق والتشاور القائمة من أجل اللامركزية.
- رفع قدرات الجهات المؤثرة في عملية تطبيق اللامركزية على المستوى المحلي، بطريقة تركز على التعرف على احتياجات المواطنين واولوياتهم وتبني تصوراتهم.
- الوقوف على اهم المعوقات التي تواجه المواطن عند التواصل مع المؤسسات الحكومية
- تحسين إمكانات المؤسسات على المستوى المحلي بتقديم خدمات تستجيب لاحتياجات المواطنين
- تحسين اليات الحوار والمشاركة والتواصل مع المجتمع المدني في عملية تطبيق اللامركزية

الإجراءات المنهجية:

في سياق إعداد مختلف التقارير لهذه الدراسة، اعتمدت الدراسة منهج المسح الاجتماعي في سبر اغوار الموضوع، أدوات منهجية متعددة من مراجعة وثائق، وإعداد استمارات الاستبانة، ومقابلات ميدانية، ولقاءات فردية، ولقاءات عمل مركزة. ويركز التقرير بشكل أخص على المسح الكمي والنوعي للمعلومات من خلال إجراء المقابلات مع الفئات الثلاثة (النساء، الشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة).

1- استمارة الاستبانة:

تم اختيار ثلاثة عينات (ذوي الاحتياجات الخاصة، الشباب، والنساء) من كل قضاء اعتمد منهج المسح الاجتماعي فضلاً عن مقابلات ومجموعات بؤرية (Focus Group) عكستها معطيات الدراسة.

النساء		الشباب		ذوي الاحتياجات الخاصة		العدد %	
عدد	%	العدد	%	العدد	%		
14	39.9	1447	40.1	722	20.0	3614	100

تم تصميم الأسئلة لتقديم نظرة شاملة حول أربع قضايا رئيسة:

- الاحتياجات والأولويات لتحسين تقديم الخدمات الحكومية
- الاحتياجات والأولويات الي يمكن تضمينها لمشاريع خطط التنمية المحلية
- معوقات التواصل مع الدوائر الحكومية
- الوسائل المفضلة للتواصل مع الدوائر الحكومية

1- المجموعات البؤرية Focus Groups

الخطوط العريضة للدراسة:

تتألف الدراسة من الأجزاء الاتية:

- **الأول** :ويتضمن المقدمة بما في ذلك الأهداف والمنهجية.
- **الثاني** :يقدم لمحة عامة وتحليلاً لوضع اللامركزية وتنمية المجتمعات المحلية في العراق
- **الثالث** :يسلط الضوء على المجتمع المحلي والخدمات الحكومية: الاحتياجات والاولويات
- **الرابع**: يركز على المعوقات التي تواجه المواطن عند التواصل مع الحكومة ويقترح التدخلات المطلوبة على مستوى السياسة وتنمية القدرات المؤسسية، وتقوم هذه الاقتراحات على نتائج تقييم الاحتياجات والاولويات والمعوقات والطرق المفضلة للتواصل مع الحكومات المحلية للمجتمعات المستهدفة.
- **الخامس** هوالخاتمة والتوصيات التي تركز بوجه خاص على الخطوات القادمة المطلوبة لتنمية المجتمعات المحلية.
- **السادس:** يتكون من ملحقين، الأول يتضمن بيانات تفصيلية ل (14) قضاء شملتها العينة، وللفئات الثلاثة المختارة (النساء، الشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة). بينما يحتوي المحق الثاني على نماذج من استمارات الاستبانة للفئات الثلاث.

الرسائل الرئيسة للدراسة: على الرغم من التقدم الملحوظ في مؤشرات التنمية البشرية، إلا ان التفاوتات في إنجازات التنمية ما تزال مستمرة. المسار العمل للبلاد اليوم هو بناء فعال للمؤسسات في نظام اللامركزية الحديث؛ تحسين ظروف السلطة الرسمية المستقلة في المحافظات؛ تمكين الناس للوصول الى لخدمات في مجالات التعليم والصحة والنقل والكهرباء وغيرها؛ و دعم الحوكمة (حكم القانون والشفافية المساءلة) في المجتمعات المحلية. ان استمرار الازمات لآماد طويلة تجعل الحكومات المحلية والمجتمع يواجه مخاطر محتملة عالية الكلفة فيما يتعلق بالخدمات الكلية والاستنزاف في مستوى المساعد ات المقدمة على المستوى المحلي، ولذلك تبقى الحاجة قائمة إلى إجراء تعديلات هيكلية وتحسين استراتيجيات التنمية لتحقيق الامن الإنساني وتعزيز فرص التنمية بطريقة أكثر إنصافا واستدامة وهذا يشمل معالجة قضايا الاحتياجات وتذليل الصعوبات والمعوقات والاخذ بنظر الاعتبار الأولويات والطرق المفضلة للتواصل مع الحكومات المحلية، وزيادة المشاركة المجتمعية لأكبر شريحة من السكان، وخلق فرص العمل، ومراعاة الأجور وتأثيرات التوزيع والاستثمار العام في عملية التنمية.

اظهرت عددا من المعوقات التي تواجه نجاحها اهمها:

1-تنازع الاختصاص بين سلطة التشريع للحكومة الاتحادية ومجالس المحافظات:

قصور تنظيم الاختصاصات في النظام اللامركزي الاداري:

لعل من النقاط الخلافية الرئيسة، هو ان الدستور لم يذكر أي من إجراءات وامتيازات المجلس الاتحادي المستقبلي. كما انه يترك شروطاً رئيسة غير محلولة بالنسبة للتركيبة الاتحادية المستقبلية. وعلى وجه الخصوص بالنسبة لتشكيل المناطق الأخرى عدا المتعلقة بمنطقة كردستان.

فمن المعلوم ان العلاقة بين الحكومة المركزية والادارات المحلية في المحافظات لم يحددها الدستور ، كذلك لم يتم تحديد عمل المجالس المحلية لا في الدستور ولا في قانون رقم 21 والذي اشار في مادته الثانية ان مجلس المحافظة : هو السلطة التشريعية والرقابية في المحافظة وله حق إصدار التشريعات المحلية بما يمكنه من إدار شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية ، ولاشك ان هذا النص يتجاوز مفهوم اللامركزية الادارية الى اللامركزية السياس حيث منح مجالس المحافظات سلطة تشريعية ، وهو ما يكشف عيبا في الصياغة التشريعية وعدم تناغم مع حكم الدستور الذي اوردته المادة (122) منه والذي يعطي العلوية لقوانين وقرارات الحكومة الاتحادية على ما عداها من قوانين للمحافظات والاقاليم .

سلطات الأقاليم والمحافظات: تداخل المهام ومتطلبات ترسيخ النظام:

تعد مسألة انتقال السلطة المركزية الى حكومات محلية ومناطقية من المسائل الأكثر أهمية والأكثر اثارة للجدا

وبالتالي الأكثر صعوبة بين المسائل الدستورية التي تحتاج للحسم. كما ان معاناة العراقيين من الاستبداد جعلهم

متشككين في دولة ذات طابع مركزي.

هيمنة الولاءات الفرعية:

لقد عبر الدستور العراقي في المادة (1) عن العراق بكونه- الى جانب مواصفات أخرى، جمهورية اتحادية. وفي الباب الخامس (سلطات الأقاليم) من المادة (112) حتى المادة (120) تناول الدستور سلطات وحقوق الأقاليم والمحافظات.

ان كل تلك النصوص توفر فرصاً لتقوية وتعزيز الويات الفرعية، التي تبدو ذات أساس جغرافي، إلا انها في الواقع ذات أسس عرقة او قومية ، وتظهر مؤشرات الانقسامية أكثر مما تظهر مؤشرات تعددية يمكن ان تتفاعل لتنتج هوية وطنية.

ما يزال العراق يواجه أزمة في رأس المال البشري، كما أشار تقرير البنك الدولي للإنفاق العام لقطاعات التنمية البشرية. وذلك لأسباب كثيرة تمتد إلى ما هو أبعد من حدود قطاعات التنمية البشرية وهو ما ينعكس على مفهوم واليات تطبيق اللامركزية. ان ظروف الهشاشة والصراع والعنف في البلاد؛ الترتيبات المؤسسية والسياسية؛ فضلاً عن الإنفاق العام والاستثمار، وهياكل تقديم الخدمات تلعب جميعها دورًا. في تشكيل رأس المال البشري، وهو منتج تحليلي يهدف إلى تقييم ثروات وتحديات رأس المال البشري للبلد من خلال عدسات قطاعية متعددة، وتحديد مخرجات رأس المال البشري الرئيسة التي تتطلب التحسين، وتقديم حلول عملية لمعالجة الاختناقات التي تعوق بناء رأس المال البشري. ان الإحاطة بهذا الموضوع سيساعد السلطات العراقية في تحديد أولويات الإصلاحات وتعزيز المسار التنموي في البيئات المؤسسية لتعزيز تراكم رأس المال البشري والاستفادة منه للجيل الحالي والجيل القادم من العراقيين.

- World Bank, Iraq Human Capital Review Inception Report, March 6, 2022, p. 5.

في الوقت الذي نجد ان المواطن في الكثير من التجارب التنموية يلعب دورا كبيرا في الدفاع عن مكتسباته في الامن والحرية والديمقراطية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. تبدو الصورة مختلفة في العراق، إذ ان العراق ما زال دولة ريعية يعاد توزيع الاموال فيها بطريقة تقليدية لا تراعى فيها المتطلبات الحقيقية للتنمية وثقافة الفساد وعدم ايلاء الوظيفة العامة الاهتمام الكافي وبات الفساد وضعف الشعور بالمسؤولية سلوكا معتادا لكثير من موظفي القطاع العام.

هناك ضبابية وتداخل في الصلاحيات الحقيقية لإدارة البلديات في المحافظات -اقرار وتنفيذ المشاريع والاشراف والمتابعة للمشاريع المثبتة في خططها التنموية السنوية، انعكست على نسب الإنجاز ومتابعة المشاريع وتلكؤ في مراقبتها ومحاسبة اي حالات قصور وفساد في انجاز ها.

ما يزال استخدام تقنيات التكنولوجيا الرقمية والربط الشبكي متعثرا في العراق رغم وجود تشريعات حكومية تخص هذا الموضوع، فما يزال دفع رسوم الكهرباء والماء والضرائب والعقارات والمروروغيرها يعتمد على الجباية الورقية ويبذل المواطن جهودا كبيرا لتسديد ما عليه من رسوم الى الدولة وهذا الامريشكل أحد عقبات تسهيل العلاقة بين الاقضية والمحافظات وبينها وبين الحكومة الاتحادية،

الأسئلة المطروحة

تم تصميم الأسئلة لتقديم نظرة شاملة حول اربع قضايا:

- الاحتياجات والأولويات لتحسين تقديم الخدمات الحكومية
- الاحتياجات والأولويات الي يمكن تضمينها لمشاريع خطط التنمية المحلية
- معوقات التواصل مع الدوائر الحكومية
- الوسائل المفضلة للتواصل مع الدوائر الحكومية

العقبات:

أهم العقبات التي واجهت المبحوثين فقد ذكرت:

- المحسوبية
- الفساد الإداري والمالي
- الروتين

بالنسبة للنساء والشباب كانت أكبر العقبات .

أما بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة فقد شكلت مشكلات إمكانية الوصول القضية الأولى، بينما جاء الروتين والمحسوبية ثاني وثالث أكثر العقبات المذكورة.

تكشف المعطيات الميدانية للدراسة ان الإشكالية الرئيسة تكمن في تعقيدات الواقع السياسي المنقسم والبيئة الثقافية المتشظية للمجتمعات المحلية؛ وهيمنة الولاءات الفرعية، وضعف التطور الاقتصادي المتمثل بهيمنة القطاع العام وتراجع دور القطاع الخاص وعدم تنوع الاقتصاد (الاقتصاد الريعي)،

جميعها إشكاليات معيقة تجاه إمكانية الاستفادة من استنساخ أي من التجارب الدولية والمحلية التي يمكن تطبيقها في الواقع العراقي، إذ بعد سنوات من التطبيق المرتبك لتجربة اللامركزية في ال 15 محافظة عراقية ، كانت النتائج سلبية من حيث تدني مستويات الخدمات واستشراء الفساد والمحسوبية والروتين وتغييب المجتمع المدني وضياع فرص التنمية وانتشار الفقر والبطالة لا سيما بين الشباب مما حفز الخطى المحتجين بالعودة الى الدولة المركزية التي وحسب قناعاتهم كانت تقدم الحد الأدنى من الخدمات وتفرض حدودا دنيا من المحاسبة والشفافية وضبط النظام العام.

ان فرص تطبيق اللامركزية المنصوص عليها في دستور 2005 والقانون (رقم 21 قانون المحافظات غير المرتبطة بإقليم)، يواجه حتى الآن تحديات بنيوية لذلك ظلت المسارات متعثرة نسبياً . مع ملاحظة ان ظروف الازمات المتواصلة (الحرب والصراع)، تجعل التركيز والاهتمام السياسي قبل كل شيء على استقرار البلد مع محاولة تحسين جودة نوعية الحياة واستدامتها.

هيكل الدولة المركزية تقليديا في العراق لا يوجد لديه الخبرة فيما يتعلق بمهام وأدوار المستويات المختلفة في تقديم الخدمات الحكومية. لذلك لا يوجد شيء واضحالتوجه فيما يتعلق بالمهام وسلطات صنع القرار والإنسان ويجب تحويل الموارد المالية إلى المستويات المحلية (المحافظات والمديريات) وكيف ينبغي أن تستمر هذه العملية. المسؤولون والمكلفون بالأقضية والنواحي على المستوى المحلي، المجتمع المدني المنظمات والمواطنين يفتقرون أيضًا إلى المعلومات حول حالة تنفيذ اللامركزية وفرص المشاركة، الذي تم إنشاؤه لتنسيق عملية التحول نحو اللامركزية. ويبدو أن المجتمع المدني المحلي ما زال هشاً وغير قادر، لأسباب كثيرة، لتمثيل مصالح المجموعات المختلفة والمساهمة بشكل فعال في تشكيل وحفز التنمية المحلية.

الاحتياجات والأولويات: التغييرات في تقديم الخدمة

الاحتياجات و الأولويات للشباب

الكهرباء: ٪60.4

أعلى مرتبة في جميع المناطق ما عدا النعمانية (الخامسة) وتلكيف (الثانية).

التعليم: ٪42.6 أولوية لـ

٪23.6 فقط من الشباب في الرميثة مقابل ٪88 في الهندية.

الرعاية الصحية والأدوية: ٪42.4 أولوية لـ

٪13.7 فقط في المحمودية إلى ٪83 في الهندية.

احتياجات وأولويات النساء

الكهرباء: ٪63.2

أعلى مرتبة في جميع المناطق ما عدا قضاء الميمونة (الثانية) والنعمانية (الثانية).

الرعاية الصحية والأدوية: ٪48.0

الأولوية لـ 19.4٪ فقط في النعمانية مقابل 88٪ في الهندية.

التعليم: ٪37.4

الأولوية لـ 15.0٪ فقط في الرميثة مقابل 88٪ في الهندية.

احتياجات وأولويات ذوي الاحتياجات الخاصة

الرعاية الصحية والأدوية: ٪51.5

الأولوية لـ 31.4٪ فقط في المحاويل مقابل 84.3٪ في المشخاب

الكهرباء: ٪49.5

أولوية 20.4٪ فقط في الهندية مقابل 84٪ في المحمودية.

مراكز إعادة التأهيل: ٪46.7

الأولوية لـ 3.9٪ فقط في الفلوجة مقابل 80.4٪ في المشخاب.

الاحتياجات والأولويات:
مشاريع جديدة

احتياجات واولويات للشباب

فرص العمل: 59.2%

اعلى مرتبة في 9 اقضية، الثانية في الحمزة والمحاويل والمحمودية، و الثالثة في الفلوجة و الخامسة في الهندية.

الكهرباء: 49.8%

الاولوية الاكثر ذكرا في 5 اقضية، الفلوجة و الحمزة و الهندية والمحاويل والمحمودية.

التعليم: 37.3%

اولوية ل 17.7% فقط في المحمودية الى 55.3% في النعمانية

احتياجات واولويات النساء

الكهرباء: 57.0.%

الأولوية الأكثر ذكرا في كل الاقضية، الثانية في بعقوبة، الفلوجة، المشخاب و الرميثة والخامسة في الميمونة وتلكيف

فرص العمل: 43.9%

الأولوية الأكثر ذكرا في بعقوبة، المشخاب والرميثة و لكنها ذكرت فقط 20% في الهندية

الرعاية الصحية و الادوية: 40.8%

أولوية ل 16.5% فقط في النعمانية الى 77.3% في تلكيف

احتياجات و أولويات ذوي الاحتياجات الخاصة

الرعاية الصحية و الادوية: 59.7%

الاولوية الاعلى ذكرا في 8 اقضية، الثانية في الحمزة، الثالثة في بيجي، المحمودية والنعمانية، الرابعة في الغراف و الخامسة في المحاويل.

مراكز إعادة التأهيل: 54.4%

الاولوية الأعلى ذكرا في بيجي، بعقوبة، الغراف، المحاويل والنعمانية.

الكهرباء: 45.2%

اولوية ل22.2% فقط في الرميثة الى 80.4% في المحاويل (مرتبطة بمراكز إعادة التأهيل).

قدم المستجيبون بالتفصيل احتياجاتهم

1. الحاجة إلى التنسيق بين الدوائر في المشاريع (على سبيل المثال، الطرق السيئة تجعل الناس يقصدون قضاء أخر لشراء احتياجاتهم (التسوّق)، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي في قضائهم).
2. القضايا المتعلقة بالتعامل مع الدوائر الحكومية.
3. زيادة المسائلة من خلال الاستعانة باللجان الرقابية المشرفة على الأنشطة الحكومية.
4. ضرورة إشراك المواطنين في تصميم وتنفيذ المشاريع.

المعوقات

هل واجهت عقبات في حل مشاكلك؟

واجه غالبية المستجيبين عقبات عندما حاولوا حل مشكلاتهم.

ذوي الاحتياجات الخاصة	الشباب	النساء
67.45%	57.36%	60.97%

كان هناك تباين كبير عبر الاقضية

النساء: منخفضة 42٪ في الميمونة وتلكيف لتصل إلى 86٪ في الهندية.

الشباب: منخفضة 36% في الميمونة لتصل الى 70% في بعقوبة، الفلوجة والمدينة

ذوي الاحتياجات الخاصة: منخفضة 42% في الميمونة لتصل الى 78% في بعقوبة و المدينة

\

العقبات التي تواجه النساء

المحسوبية: 26%

العقبة الأكثر ذكرا في: بيجي، الحمزة، الهندية، المدينة، المشخاب و النعمانية

الروتين: 23%

العقبة الأكثر ذكرا في: بعقوبة، الغراف، المحمودية، الميمونة، الرميثة وتلكيف

عدم الاستماع: 13%

العقبة الاكثر ذكرا في الفلوجة والمحاويل

العقبات التي تواجه الشباب

الروتين: 26%

العقبة الأكثر ذكرا في: بعقوبة، المحاويل، الميمونة، المشخاب، االرميثة وتلكيف

المحسوبية: 25%

العقبة الاكثر ذكرا في بيجي، الهندية، المحمودية، المدينة والنعمانية.

عدم اتخاذ الإجراءات: 14%

العقبات الأكثر ذكرا في الغراف، الفلوجة والحمزة

العقبات التي تواجه ذوي الاحتياجات الخاصة

صعوبة الوصول: 25%

العقبة الأكثر ذكرا في: بعقوبة، الفلوجة، المحمودية، المدينة والنعمانية

الروتين: 19%

العقبة الأكثر ذكرا في بيجي، المحاويل، المشخاب والرميثة

المحسوبية 17%

العقبة الاكثر ذكرا في الهندية وتلكيف

في قضائين، كانت العوائق الأخرى هي الأكثر ذكرا

ذوي الاحتياجات الخاصة: في الغراف والحمزة لم يتم اتخاذ أي إجراء ؛ في المحاويل لا يتم الاستماع.

الشباب: لم يتم ذكر اي عوائق اخرى

النساء: لم يتم ذكر اي عوائق اخرى

تعليقات أخرى

1. المحاباة والفساد الإداري والروتين "قضايا مشتركة".
   - ينتج عن الروتين فرصا للمحسوبية والفساد الإداري.
   - من المحتمل أن يُنظر إلى تقليل المحسوبية في حد ذاته على أنه يقلل من الروتين.
2. إن عدم معرفة ماهية خطوات العمل يقود المواطنين إلى الاعتقاد بوجود محسوبية أو عدم اتخاذ أي إجراء ويؤدي إلى عدم الثقة في الحكومة.
3. كانت إمكانية الوصول قضية مهمة للعديد من النساء وذوي الاحتياجات الخاصة.

بعض الدروس

1. بالنسبة لبعض المشاكل، خاصة فيما يتعلق بإمكانية الوصول، قد تكون هناك حلول سهلة (على سبيل المثال، مكان لوقوف السيارات بالقرب من الباب، وكراسي في غرفة الانتظار لذوي الاحتياجات الخاصة).
2. قد يؤدي وجود طرق اتصال أكثر تنوعا (مثل الهاتف أو وسائل التواصل الاجتماعي) إلى حل العديد من المشكلات.
3. إن مراجعة العمليات الحكومية من وجهة نظر المواطن من شأنه أن يغير بشكل كبير نظرة المواطنين إلى الحكومة.
4. إن تنفيذ نقطة مركزية لإدارة القضايا للمواطنين من شأنه أن يقلل من المحسوبية والروتين، فضلاً عن تعزيز إمكانية الوصول.

بعض الأسئلة للتفكير بها

1. ما الذي يمكن عمله لتقليل الروتين؟
2. ما الذي يمكن عمله لزيادة إمكانية الوصول؟
3. ما الذي يمكن فعله حتى يشعر المواطنون أنه يتم الاستماع إليهم وأنه يجري اتخاذ إجراء لقضاياهم.

أساليب التواصل

هل تعرف وسائل التواصل

كان أقل من نصف المشاركين على دراية بطريقة واحدة على الأقل للتواصل.

ذوي الاحتياجات الخاصة	الشباب	النساء
40.44%	45.34%	35.54%

كان هناك تباين كبير عبر الاقضية

النساء: منخفض بنسبة 20٪ في المدينة وتلكيف إلى 73٪ في بعقوبة.

الشباب: منخفضة 25٪ في المحاويل و الميمونة لتصل إلى 65٪ في المشخاب والرميثة.

ذوي الاحتياجات الخاصة: منخفض بنسبة 26٪ في الهندية و الميمونة إلى نسبة عالية تصل إلى 62٪ في الحمزة والرميثة.

كيف تفضل النساء التواصل

المختار: 20%

الطريقة الأكثر تفضيلا في: بيجي، بعقوبة، المحاويل، الميمونة و النعمانية.

الشيخ 13%

الطريقة الاكثر تفضيلا في الغراف والحمزة

لقاء المسؤولين 13%

الطريقة الأكثر تفضيلا في الفلوجة و الهندية

كيف يفضل الشباب التواصل

مواقع التواصل الاجتماعي: 16%

الطريقة الأكثر تفضيلا في: النعمانية و الرميثة

المختار: 15%

الطريقة الأكثر تفضيلا في بيجي، بعقوبة، المحاويل، المحمودية و الميمونة

لقاء المسؤولين 14%

الطريقة الأكثر تفضيلا في الفلوجة، الهندية و المدينة

كيف يفضل ذوي الاحتياجات الخاصة التواصل

المختار: 21%

الطريقة الأكثر تفضيلا في: بيجي، بعقوبة، المحاويل و الميمونة

اللقاء وجها لوجه: 15%

الطريقة الأكثر تفضيلا في الفلوجة، الهندية و تلكيف

الاتصالات الهاتفية 15%

الطريقة الاكثر تفضيلا في المحمودية، المشخاب و النعمانية

تم تفضيل طرق أخرى في بعض المناطق

ذوي الاحتياجات الخاصة: في الغراف القائم مقام وفي حمزة الشيخ وفي المدينة والرميثة بأستخدام العلاقات الشخصية.

الشباب: في الغراف القائم مقام ، في الحمزة الشيخ ، في المشخاب باستخدام المكالمات الهاتفية ، وفي تلكيف عقد اجتماعات منتظمة بين المواطنين والحكومة.

النساء: في المحمودية والمدينة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، في ميمونة والمشخاب، باستخدام المكالمات الهاتفية، في الرميثة باستخدام العلاقات الشخصية، وفي تلكيف عقد اجتماعات منتظمة بين المواطنين والحكومة.

بعض التعليقات الاخرى

1. من المحتمل أن تكون هناك علاقة قوية بين العقبات التي يواجهها الأشخاص في التواصل وطريقة الاتصال المفضلة لديهم.

2. استخدام القادة المحليين والمكالمات الهاتفية ووسائل التواصل الاجتماعي كلها طرق لا تتضمن الذهاب مباشرة إلى الدائرة.

3. يؤدي استخدام القادة المحليين ومكتب الشكاوى والاجتماعات الحكومية المنتظمة للمواطنين إلى تقليل فرص المحسوبية.

بعض الدروس

1. لا توجد وسيلة "أفضل" للتواصل مع أعضاء هذه الفئات الثلاث عبر الاقضية أو حتى داخل القضاء.
2. ستحتاج الحكومة إلى تنفيذ طرق متعددة للتواصل مع المواطنين في كل قضاء.
3. يلعب القادة المحليون - المختار والشيخ والقائم مقام دوراً مهماً للتواصل مع المواطنين.

بعض الأسئلة للتفكير بها

1. كيف يمكنك زيادة الوعي بأساليب التواصل الحالية لديك؟
2. كيف تقارن طرق التواصل الحالية بتفضيلات هذه الفئات الثلاث؟
3. كيف يمكنك الاستفادة بشكل أكبر من القادة المحليين في جهود التواصل والتغذية الراجعة؟
4. ما الذي يمكن للحكومة أن تفعله حتى يشعر المواطنون أنه قد تم الاستماع إليهم؟

الخطوات التالية:

ما الذي يمكن عمله لتبسيط الخدمات الحكومية ولتصميم عملياتها للمواطن؟

كيف يمكن دمج المدخلات من الفئات المهمشة بشكل أفضل في التخطيط والتنفيذ؟

كيف يمكن للوزارات الاستفادة بشكل أفضل من القائم مقامين؟

أهم نتائج الدراسة:

أولا :الأولويات لاحتياجات المجتمع:

- مجال الكهرباء أظهرت معطيات الدراسة ان جميع الاقضية التي شملتها عينات الدراسة تعاني من مشكلات توفير الطاقة الكهربائية
- المجال التعليمي: ضرورة تحسين أحوال الوضع التعليمي وتطويره وبما ينسجم والتطورات المعرفية والعلمية
- المجال الصحي :تطوير وتحسين وضع الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في الاقضية التي شملتها الدراسة وسد الثغرات التنموية في هذا المجال.
- توفير فرص عمل للعاطلين من عمال وخريجي جامعات والحد من العمل غير اللائق.
- البنية التحتية: تحسين الخدمات المتعلقة بشق الطرق وتعبيدها.
- توفير المياه :من خلال حفر الآبار لتجميع مياه الأمطار.
- تأمين البيئة الصحية من خلال توفير المجاري والصرف الصحي.
- تقليص العجز في السكن وإنشاء المساكن للشباب للمساهمة في حل مشاكلهم.

الأولويات الهامة	الاحتياجات
1. توفير الكهرباء	▪ توفير الطاقة الكهربائية وضمان انتظامها ▪ تقديم دعم من قبل المؤسسات للأسر الفقيرة ▪ توفير مستلزمات الطاقة كالمحولات والحد من التجاوز على الشبكات العامة

1. الصحة	• فتح مراكز طبية متخصصة في الأقضية والقرى البعيدة • دورات تدريبية للمواطنين لنشر الوعي البيئي والصحي. • دورات لتطوير مهارات الطواقم الطبية وتمكينها. • توفير الأدوية اللازمة وتخفيف أسعارها كذلك تخفيف أسعار كشفية الأطباء المتخصصين. • تحسين ظروف المستشفيات وزيادة عدد الأسرة فيها. • فتح مراكز طبية للأمراض المستعصية مثل السرطان والقلب والسكري. • توفير سيارات إسعاف لنقل المرضى وخصوصا في مناطق الأطراف والقرى المهمشة ومساعدة الفئات الهشة

1. التعليم	• معالجة مشكلة تفاقم الامية وتأمين متطلباتها • التعليم الإلزامي :فتح غرف صفية جديدة لحل مشكلة الدوام المزدوج والثلاثي • سد النقص الكبير في المدارس وتحسين بيئتها وتأمين ومستلزماتها • مساعدة الأسر الفقيرة لتأمين فرص تعليم جيد. • دورات تدريبية للمعلمين لتطوير قدراتهم وإكسابهم مهارات جديدة. • تقليص فجوات النوع الاجتماعي في التعليم • توفير المستلزمات الضرورية لتطوير التعليم الجامعي وجعله مواكبا للتطورات المعرفية والعلمية في العالم.

1. البنى التحتية

- شق الطرق وتعبيدها في الاقضية وربطها بالمناطق الأخرى
- توفير المياه من خلال الشبكات العامة او حفر آبار لتغطية الحاجات المتزايدة لها والحفاظ على نظافتها.
- الحوكمة: تشكيل لجان متخصصة في كل مجال لمتابعة نقص الخدمات ومتابعة تطوير البنى التحتية.
- الانتقال إلى المزيد من الخدمات الرقمية المقدمة
- انشاء مكاتب خاصة لتلقي الطلبات لا سيما لذوي الاحتياجات الخاصة والنساء والفئات الهشة.
- إقامة برنامج توعية للمواطنين خاصة في القرى والمدن
- تنظيم برامج للتواصل الإعلامي لتوعية المواطنين بالخدمات والبرامج وكيفية عملها.
- تبسيط الإجراءات وتسهيل المعاملات، للتخفيف من الإجراءات البيروقراطية التي تثقل كاهل المواطن
- تسهيل الوصول إلى الدوائر الحكومية لا سيما للفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة.

4-توفير فرص العمل	▪ عمل دورات تدريب مهني للشباب العاطلين عن العمل مع ضرورة توفير فرص عمل لهم بعد الانتهاء من الدورة ▪ توفير فرص عمل من خلال فتح مشاريع وصناعات مع القطاع الخاص ▪ مشاريع بيتية صغيرة للنساء والفئات الهشة مثل تطريز وخياطة للنساء لاستثمار طاقات النساء، مع ضمان تسويق الناتج. ▪ قروض بشروط ميسرة وطويلة الأمد لعمل مشاريع مدرة للدخل

التوصيات

تكشف معطيات الواقع والمسار التنموي وتفاعلات الازمات المتلاحقة هشاشة أوضاع المجتمع ومسار تقديم الخدمات في جميع المحافظات العراقية، حيث لامس كل شخص في هذا المجتمع تقريبًا مستويات التحدي وعمق الاختلالات وتباين مستويات الانجاز، وهذا ما يجعله جرس إنذار في مواجهة التهديدات المعقدة لتأمين الخدمات والمتطلبات وإمكانية تحسين جودة نوعية الحياة واستدامتها. إنه مسار يظهر أن تحسين الإنجازات وفرص الرفاهية ليس شرطًا كافيًا لتحقيق الأمن الإنساني للمجتمع. إذ يمكن أن تمثل ظروف تقديم الخدمات سلسلة من من الموجات المتعثرة والمتزايدة باستمرار، تصطدم بعجز الحكومات والمجتمع عن تمكين الناس وحمايتهم في جميع المناطق التي شملها المسح، ولا سيما للفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة.

ومع ذلك، فقد وفرت معطيات المسح وحوارات المجموعات البؤرية أيضًا تصورات عن الكيفية التي يمكن أن تساعد بها الإجراءات الجريئة فرص المواجهة لتحديات التنمية وتحسين جودة نوعية الحياة والرفاهية. لقد شهدنا تقديم خدمات عالية الجودة قليل منها قدم بأوقات قياسية ومتطورة. لكن مستوى الخدمات على جميع الاصعدة غير متكافئ بشكل كبير، لا سيما وان هذه الأبواب تصطدم مع تدخلات سياسية صارمة ومنظومات ثقافية تتحرك بفاعلية في احشاء المجتمع فتتدنى مسارات تقديم الخدمات وفرص انسيابيتها، على الرغم من تنفيذ العديد من المحافظات نوعًا من التدهور في البيئة الاجتماعية والمؤسسية. برامج الدعم، والتي أدت بدورها إلى إبطاء حالات

إن ما نشهده اليوم من مستويات متعثرة في مجال تنمية المجتمعات المحلية، يدعو إلى تبني أجندة جريئة تتناسب مع حجم التحديات، وتطرح بتواضع في مواجهة المجهول. والبديل هنا هو عدم قبول مقاربات علاجية مجزأة، مع المتغيرات التي من المحتمل أن تؤدي إلى اتساع عدم المساواة، ومن المحتمل أن تكون ردة الفعل، متأخرة أو قد تكون غير فعالة على المدى الطويل.

ناقشت هذه الدراسة التفصيلية امكانية توسيع مساحة الخدمات وتجويدها وضمان استدامتها انطلاقاً من اعتماد استراتيجيات تنمية مدفوعة باحتياجات وتصورات المجتمعات المحلية بإضافة التضامن إلى استراتيجيات تعزيز الأمن الإنساني لتأمين الحماية والتمكين للفئات الهشة في المجتمع.

لقد واجهت الاقضية التي شملتها الدراسة مجموعة من العوائق الهيكلية للتعامل مع الصدمات المتعددة للأزمات المتلاحقة-المركبة. حيث شكلت بيئة هشة للنظام الصحي والتعليمي، وعدم المساواة في الفرص، وتدني في الخدمات التحتية (الكهرباء، المياه، الطرق، المجاري والصرف الصحي) في ظل حوكمة ضعيفة من بين عوامل أخرى.

وفي ضوء المعطيات التي افرزتها الدراسة الميدانية بكافة ادواتها، تتجلى بوضوح حالة عدم الرضا عن خدمات الكهرباء والصحة والتعليم والطرق في الغالبية العظمى من الاقضية المشمولة بالدراسة. وعلى صعيد المعوقات احتلت المحسوبية والفساد الإداري والروتين أعلى الإجابات بأعداد متقاربة نسبياً، باعتبارها أهم عقبتين واجهت السكان لتأمين تواصلهم مع المؤسسات الحكومية. إذ ان النسبة للنساء والشباب كانتا أكبر عقبتين. أما بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة، اعتبرت مشكلة الوصول الى الدوائر القضية الأولى، بينما جاء الروتين والمحسوبية ثاني وثالث أكثر العقبات المذكورة.

كما أسفرت الردود الخاصة بالاستطلاع، والمناقشات بين ممثلي المجموعات الهشة الثلاثة مع القائمقامين في الأقضية الأربعة عشر حول القضايا التي برزت-الاحتياجات/ المعوقات/ والاولويات، عن بلورة مجموعة من الأفكار لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والخدمي للعراقيين والتركيز باستمرار على:

- الحاجة إلى التنسيق بين الدوائر في المشاريع (على سبيل المثال، الطرق السيئة تجعل الناس يقصدون قضاء أخر لشراء احتياجاتهم (التسوّق)، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي في قضائهم).
- القضايا المتعلقة بالتعامل مع الدوائر الحكومية.
- زيادة المساءلة من خلال الاستعانة باللجان الرقابية المشرفة على الأنشطة الحكومية.
- ضرورة إشراك المواطنين في تصميم وتنفيذ المشاريع.

لقد واجهت غالبية المستجيبين من الفئات الثلاثة عقبات في سعيهم لإيجاد حلول لمشكلاتهم، وكان هناك تباين بين الاقضية في مستويات الخدمات (الاحتياجات والتصورات) والاولويات، ومع ذلك، من المهم الاخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الاتية:

1. المحاباة والفساد الإداري والروتين "قضايا مشتركة".

- ينتج عن الروتين فرصا للمحسوبية والفساد الإداري والمالي.
- يُنظر إلى تقليل المحسوبية في حد ذاته بأنه يخفض من الروتين.

2- إن عدم معرفة ماهية خطوات العمل يقود المواطنين إلى الاعتقاد بوجود محسوبية أو عدم اتخاذ أي إجراء ويؤدي بالنتيجة إلى فقدان الثقة في الحكومة.

3. اعتبرت الصعوبات المتعلقة بإمكانية الوصول قضية مهمة للعديد من النساء وذوي الاحتياجات الخاصة.

-بالنسبة لبعض المشاكل، لا سيما ما يتعلق بإمكانية الوصول، هناك حلول سهلة تم معالجتها اثناء فترة العمل الميداني (على سبيل المثال، مكان لوقوف السيارات بالقرب من الباب، وكراسي في غرفة الانتظار لذوي الاحتياجات الخاصة).

5-يؤدي وجود طرق اتصال أكثر تنوعا (مثل الهاتف أو وسائل التواصل الاجتماعي) إلى حل العديد من المشكلات.

6-إن مراجعة العمليات الحكومية من وجهة نظر المواطن من شأنه أن يغير بشكل كبير نظرة المواطنين إلى الحكومة.

7-إن تنفيذ نقطة مركزية لإدارة القضايا للمواطنين من شأنه أن يقلل من المحسوبية والروتين، فضلاً عن تعزيز إمكانية الوصول.

في عموم المحافظات هناك حاجة ماسة لتحسين الحوكمة والتصدي للفساد ووضع حد للهدر غير المسؤول في تنفيذ المشاريع والعمل على نطاق واسع لتذليل العقبات وتوفير عمليات تمويل التنمية، وهذا سيتطلب تعزيز مسار الاستقرار وإيجاد الحكومة التنموية الفاعلة وتمكين الملاكات لبناء القدرات القادرة في الحصول على نصيبها المستحق من هذه المشاريع واستخدامها بشكل جيد في التنمية البشرية .**وهذا المسار يتطلب تعزيز:**

- الحوكمة باعتبارها مسار حتمي نحو تنمية المجتمعات المحلية واستدامتها.
- إطلاق الحوارات مع البرلمان ومؤسسات الدولة لتنفيذ وكسر الحواجز وبناء الثقة وتنمية المجتمعات المحلية.
- استثمار الفرص المتاحة للحكومات المحلية والمجتمعات المحلية في العبور على تداعيات الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال التضامن والتماسك المجتمعي الذي حول المحن الى منح من اجل التنمية المستدامة وبما يعزز من المنافسة الايجابية بين اصحاب المصلحة.
- ستكون التنمية المحلية المستدامة بروح التنافس الايجابي بوصلة الانجاز التنموي على مستوى المحافظات.

في ضوء التحديات والمعوقات التي تواجه المواطن وتسريع مجالات التنمية المحلية، تقترح الدراسة مجموعة من السياسات الاجرائية، منها:

- الحفاظ على المكاسب وتوثيق الدروس المستفادة من تجربة التنمية المحلية في جميع الأبعاد وخيارات التنمية البشرية، وبناء المرونة للحفاظ على المكاسب وزيادة الاستثمار لتوسيع وتحسين جودة نوعية الحياة واستدامتها، واحكام مسارات التدخل على المستوى المحلي لتحسين ظروفهم وتفعيل البرامج والتأثير في السكان الأكثر هشاشة.
- اعتماد نهج منظم متعدد التخصصات والقطاعات والابعاد لتحسين فرص الاستعداد والمرونة والتكيف مع التحديات والازمات في المستقبل.

- ضمان التوازن بين الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتجاوز الاستجابة للازمات لبناء القدرة على المطاولة والصمود امام المخاطر ، بما في ذلك الأوبئة الصحية في المستقبل، الكوارث الطبيعية، تهديدات العنف واتساع مساحة عدم المساواة.
- تعزيز عمليات المشاركة والتضامن من خلال الاستفادة من الترابطات المتأصلة بين أطراف العملية التنموية من أجل تحسين النتائج وتنفيذ السياسات بشكل أكثر كفاءة.
- تطوير مبادرات جديدة لتحفيز المزيد من الابتكار في السياسات والبرامج، مع الأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الديمغرافية والقدرات المؤسسية والتطلعات الاجتماعية والاقتصادية.

تذليل الصعوبات والتخفيف من المعوقات لخلق فرص تنفيذ مستدامة ضمن إطار شامل للخدمات التعليمية والصحية والبنى التحتية وبما يعزز التدخلات ويحسن مجالات التنسيق والاستهداف والمراقبة والشفافية والمساءلة لتمكين أفقر الناس من الخروج من دائرة الهشاشة

- تطوير شامل ومستدام لمعايير الحد الأدنى للدخل، ودمج الضمان الاجتماعي، الحماية الاجتماعية والتشغيل والبرامج الأخرى ذات الصلة لتقليل الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز التنمية الشاملة في المجتمعات المحلية.
- تعزيز قدرة الجهات الفاعلة على المستوى المحلي، ولا سيما السلطات المحلية والقوى الفاعلة لتنسيق وتسهيل الابتكار المحلي في التنمية المحلية. هناك حاجة إلى تعزيز القدرات بشكل خاص وعاجل لتحسين جودة التصميم والتنفيذ والمتابعة، والابتكار والقيادة في المجتمع المحلي، فضلاً عن الدعم الفعال للمستفيدين من الفئات الثلاثة من البرامج والمبادرات الانسانية، بما يتجاوز الأنشطة التشغيلية البسيطة.

- توسيع مساحة الحوافز لتعزيز المشاركة الشبابية والنسائية وذوي الاحتياجات الخاصة. على سبيل المثال، تحسين فرص الشباب وتيسير مجالات القيادة والتحول إلى منصات تنمية مجتمعية في العصر الرقمي. وبالمثل، تعزيز الاستثمارات العامة والخاصة التي تزيد الإنتاجية وتعزز القيمة المضافة للمؤسسات لتوسيع الفرص امام الفئات الثلاثة.

متابعة خطط التعافي المراعية لمنظور النوع الاجتماعي التي يمكن أن تعالج بشكل فعال التمايز المبني على النوع الاجتماعي للحد من تأثيرات ودوافع استمرار عدم المساواة بين الجنسين

شكرا لاصغائكم